

اذ بإمكان الدول العربية ان تستغني عن هذا الحوار باعتبارها لا يشكل ضرورة حيوية بالنسبة لها في حين ليس بإمكان الاطراف الاخرى تجاهل البلدان التي تسيطر على مصادر الطاقة .

في ٢٠ - ٢١ أيار عقد ممثلو الدول العربية اجتماعا في القاهرة ولكنهم لم يتمكنوا من التوصل الى قرار نهائي حول المباشرة بالمحادثات مع دول السوق الأوروبية أم لا . واهيئت المسألة الى لجنة فرعية مؤلفة من ممثلي ١٠ دول هي الاردن ومصر وسوريا وتونس والكويت والمملكة العربية السعودية والجزائر والمغرب وبلجيكا ودولة الامارات العربية المتحدة وذلك بهدف اجراء المزيد من الدراسة . وفي هذه الاثناء أعلنت الحكومة الليبية قرارها بمقاطعة الاجتماعات المزمع عقدها في القاهرة في ١٠ حزيران بين الدول العربية ودول السوق الأوروبية المشتركة . وواضح ان الموقف الليبي جاء احتجاجا على توقيع الاتفاقية بين اسرائيل ودول السوق .

على الجانب الاخر جاء ممثلان عن السوق الأوروبية الى القاهرة في الاسبوع الثاني من شهر أيار لايضاح وجهة نظر الدول الاعضاء حول الاتفاقية مع اسرائيل . بالاضافة الى ذلك قام السيد جاريت فيتزجيرالد ، رئيس مجلس وزراء السوق الأوروبية المشتركة ، بجولة شملت الاردن ولبنان وسوريا ومصر للهدف ذاته .

وفي ٢٦ أيار أعلن رئيس وزراء مصر بأن حكومته تلقت ايضاحات مقنعة وضمائم كافية بالنسبة لاتفاقية التجارة والتعاون بين السوق الأوروبية واسرائيل . جاء هذا الكلام امام مجلس الشعب حيث أعلن ممدوح سالم بأن الحوار العربي - الأوروبي سيبدأ الآن . ومن ناحية اخرى اجتمع جاريت فيتزجيرالد الى محمود رياض ، أمين عام الجامعة العربية ، في القاهرة في ٢٤ أيار . وصرح رياض بعد الاجتماع بأنه شرح وجهة النظر العربية الى السيد فيتزجيرالد وطلب دول السوق الأوروبية بالعمل على تنفيذ بيانها الصادر في ٦ تشرين الثاني (نومبر) ١٩٧٣ الذي يدعو اسرائيل الى الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني . كما ذكر ان السيد فيتزجيرالد قدم ايضاحات حول الاتفاقية

بالحوار العربي - الأوروبي مما سيكون له تأثيره على الجهود العربية لتخطي العقبات التي تعترض هذا الحوار .

أيدت منظمة التحرير الفلسطينية الاقتراح الجزائري وطلبت الدول العربية باتخاذ موقف قوي ردا على الموقف الأوروبي المعادي . ووصفت منظمة التحرير الانتفاضة بين اسرائيل والسوق الأوروبية المشتركة بأنها ضربة موجهة الى اهداف الحوار العربي - الأوروبي ، خاصة وان اية مساعدة مالية او اقتصادية تقدمها الدول العربية الى السوق الأوروبية ستكون عمليا نوعا من تقديم المساعدة غير المباشرة الى الاقتصاد الاسرائيلي .

وفي ١٣ أيار صرح وزير خارجية سوريا في بون - حيث كان في زيارة رسمية - ان من شأن الاتفاقية الاسرائيلية - الأوروبية دفع اسرائيل الى مواقف أكثر تصلبا مما يعني انه اما ان يجسري تطبيق هذه الاتفاقية او التعويض على الدول العربية المعنية بسبب الخسائر التي تكبدتها . وفي اليوم التالي طالبت صحيفة « الثورة » السورية الدول العربية بفرض المقاطعة الاقتصادية على السوق الأوروبية المشتركة بسبب الاتفاقية الجديدة مع اسرائيل . كما طالبت بسحب الارصدة العربية من بلدان السوق كرد على ما جرى مؤكدة ان أوروبا ستكتشف قريبا بأن محاولة اغراء الدول العربية باتفاقات مشابهة لن تجدي .

اما في الكويت فقد صرح ناطق بلسان وزارة الخارجية (صحيفة « الرأي العام » ، ١٢ أيار) قائلاً بأن توقيع الاتفاقية الاسرائيلية - الأوروبية يضع عائقا في طريق استمرار التعاون العربي - الأوروبي ويمنع الوصول الى مقدار اكبر من التفاهم بين الطرفين حول القضايا المطلوب مناقشتها بينها .

وفي مصر ذكرت « الاهرام » في ١٣ أيار بأنه يصعب على الانسان ، بعد مثل هذه الخطوة ، ان يصدق بأن تكون السوق الأوروبية المشتركة جادة في رقيتها باحياء الحوار العربي - الأوروبي بعد الاشهر التي مرت بدون ان يحقق هذا الحوار اي تقدم خاصة وان هدف هذا الحوار ليس خدمة المصالح العربية فقط وهو ليس هبة اوروبية بل يهدف الى خدمة المصالح الأوروبية الحيوية كذلك .